

Distr.: General
21 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/73/384). وكان معروضا على اللجنة أيضا التقرير المرحلي السنوي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/73/160). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩. وأجرت اللجنة أيضا تبادلا للآراء مع اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في الجزء الثاني من قرارها ٢٦٢/٦٩، يجري تنفيذها من خلال ٢٠ مشروعا استراتيجيا، تُعرض في المرفق الأول للتقرير المرحلي الأول للأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/70/364). وتقرير الأمين العام الحالي هو التقرير المرحلي السنوي الرابع عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستغرق خمس سنوات (A/73/384). وتشير اللجنة أيضا إلى أنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧٠، الذي أُقرت فيه الجمعية توصيات اللجنة، يجري مجلس مراجعي الحسابات سنويا مراجعة لتنفيذ الاستراتيجية ويقدم تقريرا مرحليا عنها. وتقرير المجلس الحالي هو تقريره السنوي الثاني (A/73/160). ويرد موجز للجدول الزمني لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقرير المجلس المرحلي السنوي الثاني.



ثالثا - التقرير المرحلي السنوي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣ - أفاد مجلس مراجعي الحسابات بأن تقريره المرحلي السنوي الثاني (A/73/160) يتناول تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٧، استنادا إلى مراجعة الحسابات التي أجريت في الفترة من ٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨. وتعكس استنتاجات المجلس مواطن الضعف والتأخر في تنفيذ الاستراتيجية في العديد من المجالات، بما في ذلك: الإبلاغ؛ والحوكمة والمساءلة؛ وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية؛ ووضع السياسات والامثال لها؛ وإدارة الأداء والموارد البشرية وتعميم نظام أوموجا وأمن المعلومات وإدارة التطبيقات وترشيد المواقع الشبكية ودمجها والاستعانة بمصادر عالمية ومعالجة مسألة التجزؤ وخدمات التداول بالفيديو. ويلاحظ المجلس أن نطاق العديد من مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجداولها الزمنية قد تغيرت، بتمديدات تتراوح بين ٩ أشهر و ٤٢ شهرا مقارنة بخريطة الطريق الأصلية. وتناقش اللجنة الاستشارية استنتاجات المجلس وتوصياته في الفقرات ذات الصلة من الفرع الرابع أدناه. وتشني اللجنة على المجلس على وضوح وجودة تقريره، الذي يقدم تحليلا قيما ورؤى متعمقة للمجالات التي يجري إحراز تقدم فيها والمجالات التي تحتاج إلى المزيد من التغييرات والتحسينات.

٤ - ويقدم مجلس مراجعي الحسابات معلومات مُحدّثة عن حالة تنفيذ توصياته (A/73/160)، الفقرة ٥ والمرفق الأول) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مشيرا إلى أنه من بين ٣٥ توصية عالقة، قد نُفذت بالكامل ٨ توصيات (٢٣ في المائة)، ولا تزال ٢٥ توصية (٧١ في المائة) قيد التنفيذ، ولم تُنفذ توصية واحدة (٣ في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة (٣ في المائة). وأكد المجلس أنه رغم تحسّن النسبة المئوية للتنفيذ على مدى السنة الماضية، فإن ٧٤ في المائة من التوصيات لم تنفذ بعد أو هي قيد التنفيذ، وحث الإدارة على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن التوصيات التي يقدمها لكي يتسنى التعجيل بمعالجة ما يُحدد من أوجه القصور. وأصدر المجلس، في تقريره، ست توصيات رئيسية جديدة متعلقة بالحوكمة، وإدارة الأداء، والثغرات في السياسات، ونظام أوموجا، والاستعانة بمصادر عالمية، ومختبرات الابتكار التكنولوجي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق ببطء معدل تنفيذ توصيات المجلس وتحث الأمانة العامة على معالجة جميع التوصيات العالقة الصادرة عن المجلس في الوقت المناسب.

رابعا - تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

٥ - يقدم تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع لمحة موجزة عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى السنوات الأربع الأولى (A/73/384، الفقرات ٨-١٤). ويذكر الأمين العام أن ثمة تحسّنات قد تحققت في المجالات التالية: الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتصميمها الفني؛ وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات؛ ودعم نشر النظام المركزي لإدارة الموارد، ونظام أوموجا؛ وأمن النظم المركزية الأخرى؛ وخفض عدد التطبيقات القديمة؛ والشبكة الواسعة العالمية؛ ونشر حلول لدعم العمل الفني للأمم المتحدة والنظم الحيوية لدعم عمليات حفظ السلام.

وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم العام المُحرز في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ألف - تعليقات وتوصيات عامة

٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقرير المحلي المقبل للأمين العام يمثل نهاية فترة السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم المرفق الثاني لتقرير الأمين العام معلومات إضافية عن حالة تنفيذ مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك لمحة عامة عن حالة المشاريع، والتغيرات في الجداول الزمنية للمشاريع، وكذلك، فيما يتعلق بالمشاريع الجارية، معلومات موجزة عن بدء المشاريع ومواعيد انتهائها المتوقعة ومعدل الإنجاز والمراحل الرئيسية. وتلاحظ اللجنة أنه، من بين المشاريع الثمانية الجارية في عام ٢٠١٨ والمدرجة في المرفق الثاني جيم للتقرير، أُنجِز واحد منها تماما، وبلغ معدل إكمال أربعة منها ٧٠ في المائة أو أكثر، وذكر أن معدل إنجاز واحد منها بلغ ٥٨ في المائة منها (انظر الفقرة ٣٢ أدناه) وأُنجِز آخر بمعدل ٤٦ في المائة (انظر الفقرة ٣٤ أدناه)، وأفيد بأن المرحلة الثانية لمشروع آخر بلغت ٢٥ في المائة في حين أُنجِزت المرحلة الأولى منه تماما. ولدى الاستفسار، زودت اللجنة بمعلومات عن تكاليف تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الثمانية (انظر مرفق هذا التقرير).

٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المحلي المقبل معلومات مُحدّثة مفصلة عن حالة تنفيذ كل مشروع من مشاريع الاستراتيجية العشرين، بما في ذلك معلومات عن المعالم المقررة، والأنشطة المنجزة، والتكاليف المتكبدة، والفوائد المتحققة، وعن تفاصيل أي مسائل عالقة. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره القادم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في كفالة الامتثال على نطاق الأمانة العامة لأحكام نشرته بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB2016/11)، وعن الدروس المستفادة خلال تنفيذ الاستراتيجية (انظر الفقرتين ١٣ و ١٩ أدناه). ونظرا إلى تزايد اعتماد المنظمة على هياكلها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في جميع جوانب عملها، فإن اللجنة تشدد على أهمية تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنفيذا تاما.

٨ - وخلال السنوات الأربع لتنفيذ الاستراتيجية، علقت اللجنة الاستشارية مرارا على الافتقار إلى التقدم المحرز في الحد من مستوى تجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية (A/72/7/Add/51، الفقرة ٢٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن أحد أهم المسائل التي تؤثر في مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ ولاياتها بنجاح وكفالة الدعم الفعال والاستجابة للخطر المتزايد الذي يهدد أمن الفضاء الإلكتروني، لا يزال يتمثل في التجزؤ وفي الأخذ بنهج موزّع إلى حد بعيد إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يحد من قابلية التشغيل البيني والبساطة والمرونة على نطاق المنظمة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل أوجه الكفاءة وإلى زيادة التكاليف. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيُدرج في تقريره المقبل تفاصيل عن المسائل المتصلة بالتجزؤ في جميع مجالات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أمن المعلومات، ومراكز البيانات، وإدارة التطبيقات، على سبيل المثال لا الحصر، فضلا عن التحديات الماثلة والدروس المستفادة في خفض مستوى التجزؤ.

٩ - وكثيراً ما شددت اللجنة الاستشارية أيضاً على ضرورة إقامة سجل واضح بالحالة في بداية ونهاية تنفيذ مبادرات التحول والإصلاح الرئيسية في تسيير الأعمال من أجل تحديد أثر الإجراءات المتخذة^(١). ومع الإشارة إلى أن ثمة بيانات قليلة متاحة عن فرادى وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بداية تنفيذ الاستراتيجية، ترى اللجنة أنه ينبغي إنشاء سجل من هذا القبيل في نهاية التنفيذ، مما سيكون أيضاً بمثابة خط أساس للمبادرات المقبلة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء جرد شامل بغية وضع خط أساس لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونفقاتها لكل كيان من كيانات الأمانة العامة في نهاية فترة السنوات الخمس التي سيستغرقها تنفيذ الاستراتيجية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، يتضمن ما يلي: (أ) جميع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب فئة الإنفاق؛ (ب) الموارد المتصلة بالموظفين، بما في ذلك الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة ووظائف المساعدة المؤقتة والمتعاقدون والخبراء الاستشاريون؛ (ج) الموارد غير المتصلة بالموظفين؛ (د) جرد أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الملموسة وغير الملموسة). وينبغي أن يتضمن خط الأساس أيضاً معلومات عن الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات المُطَوَّرَة و/أو المحافظة عليها، ومشاريع ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية والمقررة (A/72/7/Add.49)، الفقرة ٣٧). وتشير اللجنة كذلك إلى أن الجمعية قد أقرت أيضاً، في قرارها ٢٦٢/٧٢ جيم، توصية اللجنة، وذلك بالنظر إلى حجم الموارد المنفقة سنوياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأن تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في وثائق الميزانية وفي وثائق أداء الميزانية لكل كيان من كيانات الأمانة العامة معلومات عن نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات المتصلة بها (انظر أعلاه والوثيقة A/72/7/Add.51، الفقرتين ٣٧ و ٣٨).

الإصلاح الإداري

١٠ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد اقترح، في سياق الإصلاح الإداري (A/72/492/Add.2، الفقرات ٢٤٨-٢٧٤)، ما يلي: (أ) إعادة تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق دمج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني (تعرف الآن باسم إدارة الدعم العملياتي) في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لإدارة الشؤون الإدارية (تعرف الآن باسم إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال)، وإنشاء المكتب بوصفه كيانا مستقلاً يتبع لكل من وكيل الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي؛ (ب) نقل مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العمليات في نيويورك من المكتب إلى شعبة الشؤون الإدارية المقترحة في إدارة الدعم العملياتي. ورحبت اللجنة، في تقريرها ذي الصلة (A/72/7/Add.49، الفقرات ٣٥-٣٧)، بالدمج المقترح للمكتب وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاحظت أنه يتماشى تماماً مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصت اللجنة بالإبقاء على عمليات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر ضمن المكتب المقترح إعادة تنظيمه، وبالإبقاء على ترتيبات الإبلاغ المزدوج الخاصة بالمكتب قيد الاستعراض. وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ بآراء توصيات اللجنة واستنتاجاتها فيما يتعلق

(١) انظر، على سبيل المثال، A/69/610، الفقرتين ٢٢ و ٢٣؛ و A/70/7/Add.18، الفقرة ١٤؛ و A/72/7/Add.51، الفقرة ٣٧.

بالمكتب. واللجنة الاستشارية من أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية عند نظرها في هذا البند خريطة تنظيمية مفصلة مستكملة تبين هيكل المكتب الذي أعيد تنظيمه حديثاً، بما في ذلك موقع عمليات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أنه، في إطار عملية إعادة تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أفاد الأمين العام بأنه يقترح أن تكون هناك ركيزة وحيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضم نموذجاً لتقديم الخدمات يتألف من ثلاث طبقات مترابطة ولكنها متميزة على النحو التالي: (أ) طبقة أولى تشمل الاستراتيجية والتوجيه والتنفيذ على الصعيد العالمي للأنشطة التي تجري إدارتها في المقر؛ (ب) طبقة ثانية من أجل دعم العمليات المحلية من خلال تنفيذ حلول التكنولوجيا المعومة التي يدعمها مركز الخدمات العالمي في برينديزي بإيطاليا وفالنسيا بإسبانيا، وتمثيل مصالح واحتياجات المكاتب المحلية والعمليات الميدانية حسب المواقع الجغرافية وخدمة هذه المصالح والاحتياجات؛ (ج) طبقة ثالثة تضم أفرقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الهياكل المحلية (A/72/492/Add.2)، الفقرتان ٢٥٣ و ٢٥٤).

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية كذلك إلى أن الجمعية العامة قد طلبت، في قرارها ٢٦٦/٧٢ بء، إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ الإصلاح الإداري، بما في ذلك أداء المكتب الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للنظر فيه في دورتها الخامسة والسبعين. ورغم ما ذكر أعلاه، ترى اللجنة أن المعلم الرئيسي المقبل، الذي يشهد انتهاء فترة السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانقضاء سنة واحدة من العمليات للمكتب الجديد المُعاد تنظيمه، يمثل فرصة لما يلي: (أ) تقييم مشاهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة ومدى تلبية احتياجات الأمم المتحدة؛ (ب) إجراء تحليل أولي للأداء وأثر الهياكل الجديدة، ونموذج الطبقات الثلاث لنهج تقديم الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترتيبات الإبلاغ المزدوج الخاصة بالمكتب؛ (ج) رسم اتجاه أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفترة السنوات الخمس اللاحقة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن المسائل المبينة أعلاه في تقريره المرحلي المقبل.

١٣ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن معتكفا علميا بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد عُقد بمشاركة رؤساء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حيث أسفر عن وضع خريطة طريق لاستراتيجية تستغرق خمس سنوات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك رؤية للاستراتيجية ونطاقها وبرامجها ومشاريعها الرئيسية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن تقرير الأمين العام المرحلي المقبل سيتضمن، إضافة إلى حالة تنفيذ الاستراتيجية الحالية (انظر A/69/517)، مقترحا لفترة السنوات الخمس اللاحقة، بما في ذلك معلومات عن دمج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني في المكتب، وفقاً للإصلاح الإداري، وتقييماً للاستثمارات الرأسمالية اللازمة للارتقاء بمستوى النظم المتقدمة على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك نظم إدارة المؤتمرات. وتطلع اللجنة إلى تلقي التقرير المقبل.

١٤ - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيُحدّث نشرته المتعلقة بتنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو يُجسّد التغييرات التي أُجريت في إطار الإصلاح الإداري.

الإبلاغ

١٥ - يشير مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المرحلي السنوي الثاني، إلى أن الجمعية العامة قد قدمت، في قرارها ٢٧٢/٧١ بء، عددا من الطلبات المحددة للحصول على المعلومات، بما في ذلك ما يلي: (أ) بالنسبة لكل مشروع: الأهداف المحددة، والنقاط المرجعية، ومؤشرات تقييم التقدم المحرز والفوائد النوعية والكمية؛ (ب) معلومات مُحدّثة مفصلة عن تعزيز التنسيق في أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين جميع كيانات الأمانة العامة؛ (ج) إمكانية مواءمة وتقاسم الخدمات وما يتصل بها من تكاليف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب الاقتضاء، ولا سيما في المواقع الميدانية. ويلاحظ المجلس أن المعلومات التي طلبتها الجمعية لم تقدم في تقرير الأمين العام المرحلي الثالث (A/72/755/Rev.1). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم المعلومات التي طلبتها الجمعية لم تقدّم أيضا في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع وتوقع أن تقدّم المعلومات المطلوبة في التقرير المرحلي الخامس.

باء - تعليقات وتوصيات بشأن جوانب محددة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١ - الحوكمة والقيادة

١٦ - يذكر الأمين العام أن تقدما ملموسا قد أُحرز في السنوات الأربع الأولى لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وضع إجراءات حوكمة قوية (A/73/384، الفقرة ٧١).

١٧ - وقد أبدى مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره السنوي الثاني، عدة ملاحظات وتوصيات بشأن مسائل الحوكمة والقيادة، بما في ذلك ما يلي: (أ) لم تجتمع الهيئات الرئيسية لإطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو لم تعمل على النحو المطلوب خلال عام ٢٠١٧؛ (ب) لم تتضمن التقارير المرحلية الشهرية عن المشاريع الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة إلى مجلس إدارة المشاريع معلومات تتعلق بتقييم المنافع وتقدير التكاليف والمنافع المتحققة والدروس المستفادة، مما يحد من تقييم التحديات المتوقعة؛ (ج) لم توضع حتى الآن سياسات بشأن المجالات الناشئة مثل الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى استفادة المستخدمين النهائيين من الأجهزة، وتبادل المعلومات، والبيانات المفتوحة، وإعادة استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسحوبة من الخدمة والتخلص الآمن منها؛ (د) لم تُبلغ سوى ٣ من بين ٣٧ من كيانات الأمانة العامة عن امتثالها التام لـ ٣ من ٤٢ سياسة من سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة؛ (هـ) لم ينفذ إطار إدارة الأداء على الرغم من وضع ٢٩ مقياسا من مقاييس إدارة أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغطي المجالات الاستراتيجية والإدارية والتشغيلية؛ (و) لم يُحتفظ ببيانات عن

الشهادات التي حصل عليها موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة (A/73/160، الفقرات ١٢-٥٠).

١٨ - وعند الاستفسار عن العدد الفعلي لاجتماعات هيئات إطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عُقدت في عام ٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية بما يلي: (أ) عُرضت المسائل الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة على لجنة الإدارة التي تتألف من كبار المديرين أنفسهم الذين تضمهم اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما جعل من غير الضروري أن تناقش المسائل نفسها في سياق اللجنة التنفيذية؛ (ب) عقد مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اجتماعين في ٢٩ أيار/مايو و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: بيد أن طبيعة المجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تغيرت مع مروت الوقت، وقد فوض المشاركون الأصليون المسائل ذات الصلة بالمجلس إلى مديري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء الثغرات المتبقية في تصميم وتنفيذ إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن استعراضا للحكومة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد استُهل في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يُنجز في الربع الأول من عام ٢٠١٩ وأن ترتيبات الحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستُواءم مع الإصلاح الإداري وإطار تفويض السلطة والتغييرات التنظيمية الناجمة عن دمج مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيراعي، في سياق ترتيبات مواءمة إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشديد الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٢ على أهمية الحوكمة والقيادة والتنسيق والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو فعال داخل المنظمة لتجنب التجزؤ والازدواجية. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية قد أيدت، في قرارها ٧٢/٢٦٢ جيم، توصية اللجنة (A/72/7/Add.51، الفقرة ١٣) التي تدعو جميع إدارات وكيانات الأمانة العامة إلى التقيد التام باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة وبجميع الأحكام الواردة في نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11). وتشدد اللجنة على أهمية ضمان خضوع الميزانيات والمشاريع من كل مصادر التمويل المخصصة لجميع مبادرات وعمليات الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستعراض من جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمن هيكل الحوكمة القائمة، وذلك قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٢ (ز)).

٢٠ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أقرت، في قرارها ٧١/٢٧٢ بء، توصية اللجنة بأن يقدم الأمين العام، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مُحدّثة مفصّلة عن التقدم المحرز في كفالة التعاون الفعال بين جميع كيانات الأمانة العامة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك عن الامتثال لأحكام نشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11). وتكرر اللجنة تأكيد توصيتها السابقة (انظر A/71/785، الفقرة ٩) وهي على ثقة من أن المعلومات المطلوبة ستقدم في تقرير الأمين العام المرحلي المقبل.

٢ - التحديث والتحول

الدعم المركزي: أوموجا

٢١ - استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧٢ جيم، يقدم الأمين العام معلومات عن التدابير المتخذة لضمان حماية البيانات التي يحتويها نظام أوموجا وسريتها، وذلك بالتعاون مع فريق مشروع أوموجا (A/73/384، الفقرات ١٧-١٩).

٢٢ - وفيما يتعلق بتعميم نظام أوموجا، أفاد مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المرحلي السنوي الثاني، بأنه قد أُبلغ بأن إدماج موظفي نظام أوموجا من المتوقع أن يتم باستخدام استراتيجية "الرفع والنقل" بعد أن يتم إنجاز المشروع بنجاح، وأنه لا يمكن التعجيل بالعملية دون المساس بتطوير التوسعة ٢ لنظام أوموجا ونشرها. وإضافة إلى ذلك، سيُدمج جزء من فريق أوموجا الحالي في مجالات تسيير الأعمال (A/73/160، الفقرات ٥١-٥٦). يبين المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع أن المشروع الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تعميم نظام أوموجا قد اكتمل بنسبة ٧٤ في المائة، مع توقع تاريخ الانتهاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة كفاءة إنجاز أنشطة تعميم مشروع أوموجا في الوقت المحدد بغية تفادي حدوث أي فجوة بين إنجاز المشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣، الجزء السابع عشر، الفقرة ٢٠) ودمج فريق المشروع. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن خطة الإدماج الكامل لفريق مشروع أوموجا في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيره من كيانات الأمانة العامة سترد في تقرير الأمين العام المرحلي المقبل عن نظام أوموجا. واللجنة على ثقة أيضا من أن الأمين العام سيزوّد الجمعية بمزيد من المعلومات عند نظرها في هذا البند.

٢٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد طلبت، في الجزء السابع عشر من قرارها ٢٧٩/٧٣، إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ نظام أوموجا طبقاً للجدول الزمني والميزانية الموافق عليهما وتقديم معلومات مفصلة عن التنفيذ الكامل لنظام أوموجا في موعد أقصاه الدورة الرابعة والسبعين. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام تحقيق التنفيذ الكامل للمشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة، بما يشمل التدابير الرامية إلى ضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا، في سياق تقريره المقبل (المرجع نفسه، الفقرات ٩ و ١٦ و ٢٠).

مراكز التطبيقات المؤسسية

٢٤ - يفيد الأمين العام، في تقريره المرحلي الرابع، بأن مراكز التطبيقات المؤسسية لا تزال تعمل على تنسيق عمليات تطوير ودعم التطبيقات القديمة وقيادتها على الصعيد العالمي، مما أسفر عن تخفيض عدد التطبيقات من ٣٤٠ في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ١٤٠ في تموز/يوليه ٢٠١٨، من خلال دمج الخصائص الوظيفية للتطبيقات المؤسسية القائمة والحلول المستندة إلى المنصات الموحدة من قبيل أنظمة iNeed وأوموجا وإنسيرا و Unite Docs و Unite Connections والنظم الميدانية القياسية، فضلا عن وقف تشغيل النظم القديمة وسحبها (A/73/384، الفقرتان ٢٠ و ٢١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد أفاد، في تقريره المرحلي السنوي الثاني (A/71/400، الفقرة ٢٣)، بأن الهدف هو مواصلة

تخفيض عدد التطبيقات القديمة إلى ١ ٠٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وأن اللجنة أفادت، في تقريرها السابق، بأنها قد أبلغت بأن الأمانة العامة تهدف إلى تخفيض ذلك العدد إلى ٣٠٠ (A/72/7/Add.51، الفقرة ٢٧). وأفاد مجلس مراجعي الحسابات بأنه لاحظ ازدواجية تتجلى في وجود تطبيقات تصلح لمجال الاستخدام نفسه، الأمر الذي يبقى معه المجال مفتوحاً للمضي في عملية الترشيد إلى أبعد من هدف الإبقاء على ١ ٠٠٠ تطبيق بحلول عام ٢٠٢٠ (A/73/160 الفقرة ١٠٠). واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيواصل تحسين تحليله وتقديم معلومات مُحدّثة في تقريره المقبل عن عدد التطبيقات القديمة التي سيُحتفظ بها، فضلاً عن الجدول الزمني لتحقيق الهدف، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس. وتكرر اللجنة تأكيد رأيها القاضي بأنه ينبغي وضع استراتيجية لإدارة التطبيقات تستند إلى سياسات ومبادئ توجيهية واضحة لتطوير التطبيقات على نطاق الأمانة العامة، على أن تبين تلك السياسات والمبادئ التوجيهية، في جملة أمور، المهام والمجالات التي ستغطيها مراكز التطبيقات المؤسسية على الصعيد المركزي، والمهام والمجالات التي يمكن أن تعالج على الصعيد المحلي (A/72/7/Add.51، الفقرة ٢٨).

أمن المعلومات

٢٥ - يذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي الرابع، أن مستوى تهديدات الأمن السيبراني يزداد شدة وأن حجم وتعدد هذه التهديدات والهجمات لا يفتآن يتزايدان. وهو يذكر أيضاً أنه من الأهمية بمكان أن تضمن الأمم المتحدة اتخاذ نهج متسق ومتناسق لأمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة بأسرها وأنه يلزم إجراء تغيير عاجل ومتناسب في معالجة الأمم المتحدة للأمن السيبراني. كما يُفيد بأن الاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة للأمن السيبراني يمكن أن تقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء (A/73/384 الفقرات ٢٤-٣٢).

٢٦ - ويرى مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بأمن المعلومات أنه رغم تحسن بروز أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد كان التقدم المحرز في تنفيذ عناصر حاسمة أخرى مثل تنفيذ التعقب المركزي للحوادث، وتجزئة الشبكات، وإصدار السياسات الأمنية وضمان الامتثال لها، وتصنيف أصول المعلومات، بطيئاً في عام ٢٠١٧، كما ظلت موارد وبيئة أمن المعلومات مجزأة بعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بخطة العمل ذات النقاط العشر التي أُشير في التقرير المرحلي الثالث للأمين العام إلى أنها قد أُنجزت تماماً، يلاحظ المجلس أن تنفيذ بعض المبادرات، من قبيل كشف محاولات التسلل، وإصدار مشاريع السياسات، وتصنيف أصول المعلومات، كان لا يزال مستمراً في آذار/مارس ٢٠١٨. ويلاحظ المجلس كذلك أنه، حتى آذار/مارس ٢٠١٨، كان هناك ٢٢٣ خادوماً يُشغّل بتكنولوجيا قديمة أو تكنولوجيا توقف توفير الدعم لها على نطاق الأمانة العامة، وكانت هناك حالات تأخير في إنجاز مشروع يهدف إلى ضمان إيجاد بدائل احتياطية فعالة لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأهمية الحرجة^(٢) في أي حالة من حالات الطوارئ (A/73/160، الفقرات ٥٨-٩٢). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعالج المسائل المتعلقة بأمن المعلومات على سبيل الأولوية.

(٢) تحويل تطبيق أو نظام من نظم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مركز بياناته الرئيسي إلى مركز بيانات ثانوي.

٢٧ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في الحد من مستوى تجزؤ مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، الأمر الذي يعوق التقدم المحرز في معالجة المسائل الأساسية التي تؤثر في قدرة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على معالجة المسائل المتعلقة بأمن المعلومات على نحو شامل (انظر الفقرة ٧ أعلاه) وإلى تفاقم ضعف الأمم المتحدة أم التهديدات السيبرانية. وتكرر اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأن الحاجة إلى السيطرة المركزية على نطاق الأمانة العامة على مسائل أمن المعلومات تحت إشراف رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ والامتنال التام لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، ولنشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11)؛ ووضع وإنفاذ آليات واضحة لتفويض السلطة والمساءلة بشأن جميع جوانب إدارة أمن المعلومات، بما في ذلك مقاييس الأداء المحددة في اتفاقات كبار المديرين التي من شأنها أن تتيح تقييم أدائهم في إدارة هذه الأنشطة الحيوية (A/72/7/Add.51، الفقرة ٢١).

مركز البيانات العامان

٢٨ - يذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي الرابع، أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني قد وضع استراتيجيته للحوسبة السحابية في مطلع عام ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى نموذج مختلط للخدمات المحلية (سحابة خاصة) والخدمات المقدمة من أطراف ثالثة (سحابة عامة). ويذكر أيضاً أنه: (أ) جرى اختيار بائعين خارجيين؛ (ب) ستُنفذ الحوسبة السحابية تدريجياً على مر الزمن بقدر مناسب من الرقابة وإدارة المخاطر؛ (ج) سيُنقذ مشروع تجريبي بحلول نهاية عام ٢٠١٩، بما في ذلك انتقال ما يزيد على ٤٠ تطبيقاً ومركز بيانات ثانوياً إلى الحوسبة السحابية (A/73/384، الفقرات ٣٣-٣٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب والإدارة أجريا اختباراً لإثبات صحة مفهوم تكنولوجيا الحوسبة السحابية في سياق الأمانة العامة وقد أثبت الاختبار صحة طائفة من النهج والأطر المقترحة لسحابة الأمم المتحدة، بما في ذلك حوكمة الحوسبة السحابية؛ والبنية السحابية ومبادئها المرجعية؛ وإطار الأمن وتقييم المخاطر للحوسبة السحابية؛ وإدارة الهوية والوصول إلى الحوسبة السحابية؛ والاتصال السحابي؛ والتطبيقات السحابية وإدارة البيانات على المنصات القياسية؛ وأطر انتقال التطبيقات؛ وترشيد التكاليف. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم المزيد من المعلومات في تقريره المقبل عن مشروع خطة تنفيذ سحابة الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع أهداف وغايات محددة، والجدول الزمني للتنفيذ، والتكاليف والمنافع المتوقعة، كما ونوعاً على حد سواء. وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى ضمانات تتعلق بحماية سرية بيانات المنظمة وتوقع أن يقدم الأمين العام مزيداً من المعلومات في هذا الصدد في التقرير المرحلي المقبل (A/72/7/Add.51، الفقرة ٣٢).

مراكز التكنولوجيا الإقليمية

٢٩ - يذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي الرابع، أن مراكز التكنولوجيا الإقليمية الأربعة، التي أنشئت في عام ٢٠١٥^(٣) (A/69/517، الفقرة ٣٠) تكفل استيفاء متطلبات الحوكمة والمعايير

(٣) توجد مواقعها بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لأفريقيا؛ والمقر في نيويورك، للأمريكتين؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لآسيا؛ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، لأوروبا.

والسياسات والإجراءات فضلا عن أمن المعلومات والمتطلبات الهيكلية في كل منطقة وأن تظل تجربة المستخدمين متسقة في جميع المناطق. ويذكر أيضا أن إدارة الدعم الميداني أصدرت إطار التكنولوجيا في الميدان الذي يُجَدِّد رؤية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة خلال السنوات الخمس المقبلة (٢٠٢٣-٢٠١٨) ويوائم بشكل كامل عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستكمل مراكز التكنولوجيا الإقليمية (A/73/384، الفقرات ٤١-٤٧).

٣٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التحدي الرئيسي الذي تواجهه مراكز التكنولوجيا الإقليمية يتعلق بتجزؤ مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي، نظرا إلى أن الأمانة العامة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة تحتفظ كل منها بشبكاتها الهاتفية والمحلية الخاصة بها وكذلك بغرف خواديمها المحلية (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وأبلغت اللجنة بأن مراكز التكنولوجيا الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورها على نحو أفضل إذا تيسر لها تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي إلى جميع الكيانات الموجودة في مواقع مشتركة في مجامع الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بما يتماشى مع السياسات والإجراءات التقنية الصادرة على الصعيد العالمي. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التحديات التي تواجهها مراكز التكنولوجيا الإقليمية والعقبات التي تحول دون فعاليتها، وعن فرص تعزيز دورها في مجال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن خطة المشروع الرامية إلى تنفيذ إطار التكنولوجيا في الميدان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، بما في ذلك تفاصيل عن الكيفية التي ستعزز بها قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوائمتها مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه).

الهندسة والتداول على الصعيد العالمي

٣١ - ترد معلومات عن حلول أفضل للهندسة والتداول على الصعيد العالمي في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع (A/73/384، الفقرات ٤٨-٥٠). ويشير فيه إلى أن النظم الحيوية المتقدمة للتداول بالفيديو معرضة للأعطال باستمرار، وأن دراسة أُجريت للهيكل الأساسية للتداول بالفيديو في جميع مواقع الأمانة العامة وأُنجزت في عام ٢٠١٧ قد بينت أن هناك حاجة إلى استثمارات لتجديد المعدات المتقدمة. ويذكر أيضا أنه قد تقترح احتياجات من الموارد في سياق الميزانية المناسبة. ويفيد مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المرحلي السنوي الثاني، بأنه استنادا إلى فحص مخزونات معدات التداول بالفيديو المتاحة على الصعيد العالمي في مواقع متعددة بما في ذلك البعثات، فإن أكثر من ٣٠ في المائة من معدات التداول بالفيديو في نهاية عمرها النافع في ١٠ من بين ١١ موقعا تم فحصها. ويوصي المجلس بأن تضع الأمانة العامة خطة محددة زمنياً لاستبدال معدات التداول بالفيديو من أجل ضمان استمرارية خدمات التداول بالفيديو (A/73/160، الفقرات ١٣٤-١٤٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعكف على وضع خطة مدتها خمس سنوات ستعرض في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي المقبل.

ترشيده المواقع الشبكية ودمجها

٣٢ - ترد معلومات مُحدّثة عن حالة مشروع ترشيده المواقع الشبكية ودمجها في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع. وحسبما أُفيد به، يهدف المشروع إلى زيادة كفاءة عمليات المواقع الشبكية وتصميم المواقع الشبكية وأمنها، وتحقيق وفورات في الحجم من خلال إجراء تغييرات في نموذج التشغيل الحالي. وقد بدأ هذا المشروع، الذي ذكر أنه اكتمل بنسبة ٥٨ في المائة منها، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ومن المقرر حالياً أن ينتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المرحلي السنوي الثاني، عدم إحراز تقدم ملحوظ نحو ترشيده المواقع الشبكية في عام ٢٠١٧، وأن المشروع معلق حالياً. وأعرب المجلس عن رأي مفاده أنه على الرغم من أن موعد إنجاز المشروع بأكمله قد أُرجئ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، فإن وتيرة التقدم المحرز حتى الآن لا تدفع إلى الاطمئنان إلى أن هذا الجدول الزمني الجديد سيُحترم. ويذكر المجلس أيضاً أنه في حين الامتثال لمبادئ تنسيق المواقع الشبكية ومعاييرها وأطرها الزمنية التي حددتها رئاسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات كان إلزامياً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يتوقف انتقال المواقع الشبكية على تعاون كيانات الأمانة العامة (A/73/160، الفقرات ١٠٢-١٠٩). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي السنوي المقبل معلومات مُحدّثة عن التقدم المحرز في ترشيده المواقع الشبكية وتوحيدها، فضلاً عن تفاصيل عن كيفية إنفاذ الامتثال لمبادئ تنسيق المواقع الشبكية ومعاييرها وأطرها الزمنية التي حددتها رئاسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لضمان إنجاز المشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على النحو المبين في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع.

٣ - الابتكار

٣٣ - يقدم تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع معلومات عن استخدام التكنولوجيا لدعم العمل الفني للمنظمة في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما يلي: (أ) استخدام التكنولوجيات الناشئة لبناء الأدوات والحلول المبتكرة؛ (ب) الابتكارات التكنولوجية من أجل التصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك إنشاء مختبرات للابتكار التكنولوجي تابعة للأمم المتحدة بمشاركة الدول الأعضاء المهتمة؛ (ج) بذل الجهود لدعم إقامة الشراكات في مجال التكنولوجيا (A/73/384، الفقرات ٥٥-٦٦). وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات عن المزيد من التطورات في هذا المجال في تقرير الأمين العام المقبل.

٤ - الاستعانة بمصادر عالمية وإدارة الأصول

٣٤ - يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المرحلي السنوي الثاني، أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يضع، خلال عام ٢٠١٧، أي عقد من العقود العالمية في صيغة نهائية، مع أنه كان من المتوقع منح عقدين في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ويلاحظ المجلس أيضاً أن الأمين العام أبلغ في تقريره المرحلي الثاني عن إحراز تقدم بنسبة ٦٥ في المائة فيما يتعلق بإنجاز استراتيجية الاستعانة بمصادر عالمية، بينما وردت الإشارة في تقريره المرحلي الثالث إلى التقدم بنسبة ٤٦ في المائة، مع أن نطاق المشروع ظل على حاله. ويُعرب المجلس عن رأي مفاده أن التأخر في وضع الصيغة النهائية للعقود والإخفاق في تحديد فرص جديدة للاستعانة بمصادر عالمية في عام ٢٠١٧ يمنعان المنظمة من الاستفادة من تحسن

الأسعار والتخفيضات العالمية. ويوصي المجلس بأن تحدد الأمانة العامة وتوثق فرص الاستعانة بمصادر عالمية إلى جانب تقدير للوفورات (A/73/160، الفقرات ١٢٠-١٢٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية، استناداً إلى المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع، أن مشروع استراتيجية الاستعانة بمصادر عالمية، الذي بدأ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ والذي من المقرر أن يُنجز في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، قد دُكر أنه أنجز بنسبة ٤٦ في المائة. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم آخر المستجدات بشأن حالة المشروع إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا البند.

٣٥ - ويشير الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي الرابع، إلى ما يلي: (أ) يجري وضع الصيغة النهائية لعقد إطار عالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات مدارة بالكامل، من قبيل البريد الإلكتروني والتخزين ومكتب للخدمات، ومن المتوقع أن يُمنح في نهاية عام ٢٠١٨؛ (ب) يجري العمل على وضع عقد إطار عالمي لنظم خدمات التطبيقات من خلال ثلاثة نماذج للإنجاز، تتألف من خدمات القوة العاملة المتكاملة، وعقد استبقاء، وأوامر مهام (A/73/384، الفقرات ٦٧-٦٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد أنشئت وحدة لإدارة العقود داخل قسم تنسيق العمليات التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم إدارة العقود التي يرميها المكتب. وأبلغت اللجنة كذلك بعقد عالمية أبرمها المكتب لكي تستخدمها مكاتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة من أجل الخدمات التالية: (أ) خدمات الصوت والبيانات؛ (ب) خدمات المعلومات الجغرافية المكانية؛ (ج) خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل تحقيق الاتصال العالمي لفائدة تطبيقات من قبيل نظام أوموجا؛ (د) تحسين توافر الشبكات وموثوقيتها وأدائها. وتعيد اللجنة كذلك تأكيد توصيتها التي تقضي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل المزيد من التحليلات والمقارنات عن الوفورات في التكاليف ووفورات الحجم المحققة فيما يخص المعدات والخدمات المشتركة عن طريق العقود الإطارية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٦ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٧٤ من تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع. توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير، بأن تحيط الجمعية علماً بتقرير الأمين العام.

تكاليف تنفيذ ثمانية من مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(الأرقام النقدية بدولار الولايات المتحدة)

اسم المشروع	البيان	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النسبة المئوية	تكلفة المشروع وميزانيته	معدل الإنجاز	مجموع تكاليف المساعدة الخدمية	النفقات	النفقات المقررت
مكتب إنشاء مركز دعم عالمي	إشياء مركز دعم عالمي	٢٠١٥/٠١/٠١	٢٠١٨/١٢/٣١	١٠٠	اضطلع بالعمل باستخدام موارد موجودة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعيد تحديد أولوياتها وأموال تلقاها المكتب لمصروفات تشغيل/صيانة نظام أوموجا؛ وتشمل التكاليف وقت ٣ موظفين و ٣ متعاقدين؛ وشراء معدات لنظام آلي لتوزيع المكالمات، وسفر مدير (موظفي) البرنامج لدعم موازنة مكاتب الخدمات	١٠٠	١٠١٢٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠١٢٠٠٠
مركز أمن وإنشاء مركز عمليات على مستوى المنظمة يكون الشبكة مسؤولاً، على الصعيد العالمي، عن الكشف عن التغييرات في حالة أصول تكنولوجيا المعلومات (إدارة المناسبات) وتحديد مسار العمل المطلوب لإعادة خدمات تكنولوجيا المعلومات المتأثرة إلى مستوى مقبول لدى المستخدمين بأسرع وقت ممكن (إدارة الحوادث).	مركز أمن وإنشاء مركز عمليات على مستوى المنظمة يكون الشبكة مسؤولاً، على الصعيد العالمي، عن الكشف عن التغييرات في حالة أصول تكنولوجيا المعلومات (إدارة المناسبات) وتحديد مسار العمل المطلوب لإعادة خدمات تكنولوجيا المعلومات المتأثرة إلى مستوى مقبول لدى المستخدمين بأسرع وقت ممكن (إدارة الحوادث).	٢٠١٥/٠٥/١١	٢٠١٨/١٢/٣١	١٠٠	اضطلع بالعمل باستخدام موارد موجودة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعيد تحديد أولوياتها، بما في ذلك وقت موظف كمدير مشروع، واتفاق تقديم الخدمات بين المركز الإقليمي للتكنولوجيا في الأمريكتين والمركز الدولي للحوسبة لخدمات الرصد، ومدير مشروع تابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ آب/أغسطس ٢٠١٦؛ وعمل مدير للمشروع مع فريق إدارة الدعم الميداني وأدرجت التكاليف في اتفاق مستوى الخدمات وستكون المرحلة النهائية من المبادرة، لإضافة مراكز التكنولوجيا الإقليمية الأخرى، جزئاً من خريطة الطريق	١٠٠	٢٨٢٢٠٠٠	٦٦٠٠٠	٢٨٠١٠٠٠

[illegible]

اسم المشروع	البيان	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النسبة الإنجاز	معدل	مجموع تكاليف المساعدة	النفقات	النفقات
خطوة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث	المرحلة ١: وضع خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على نطاق الأمانة العامة لكفالة التشغيل التلقائي الفعال للبدائل الاحتياطية لتُظْم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغة الأهمية في حالات الطوارئ	٢٠١٣/٠٥/٠١	٢٠١٦/١٢/٣١	١٠٠	اضطلع بالعمل باستخدام موارد موجودة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني أعيد تحديد أولوياتها، بما في ذلك وقت موظف كمدير مشروع للمرحلة ١.	٣٢٩ ٠٠	٣٢٩ ٠٠٠	٣٢٩ ٠٠٠
اختبارات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث	المرحلة ٢: تنسيق وإعداد التدريبات السنوية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ وتنسيق تنفيذ الدروس المستفادة؛ وتنسيق عملية تحديث التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ ومراجعة التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث	٢٠١٧/١٠/١٧	٢٠١٩/٠٦/٢٨	٢٥	اضطلع بالعمل باستخدام موارد موجودة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني أعيد تحديد أولوياتها، بما في ذلك وقت موظف كمدير مشروع، وقيام إدارة الدعم الميداني بتوفير الخدمة كجزء من اتفاق مستوى الخدمات (مجاناً)	١٩١ ٠٠٠	١٩١ ٠٠٠	١١٦ ٠٠٠
دمج/ ترشيح التطبيقات	الحد من تكاليف وتقييد وتكرار حافظة التطبيقات وتحقيق اتساق أكبر مع أهداف المنظمة وبنية التكنولوجيا؛ وهذا للمشروع هو الجزء الأساسي من استراتيجية إدارة التطبيقات، التي تنفذها مراكز التطبيقات للمؤسسية القائمة؛ والهدف هو خفض عدد التطبيقات للمستخدمة في الأمم المتحدة من ٣٤٠ تطبيقاً في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ١ ٠٠٠ تطبيق بحلول عام	٢٠١٤/٠٦/٠١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٧٠	اضطلع بالعمل من خلال تطبيق إجراءات الحوكمة، والرصد المعتاد لأداء المشاريع ومهامها، وبإعادة تحديد أولويات موارد موجودة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وقت موظف كمدير مشروع وموظف بالرتبة خ ع-٧، يتوليان التنسيق مع جهات الاتصال المعنية بالتطبيقات في مكاتب/إدارات الأمم للمتحدة	٦١٥ ٠٠٠	٦١٥ ٠٠٠	٤١٧ ٠٠٠
					تكلفة المشروع: ٦١٥ ٠٠٠ دولار			

[illegible]